

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
 الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدالات .
 وعضوية القضاة السادة
 د. محمد الطراونة ، داود طبييلة ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

طلب وزير العدل بكتابه رقم (٨٠٨/١٠/٧) تاريخ ٢٠١٧/١/١٨ من رئيس النيابة العامة وسنداً لأحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية عرض ملف القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٦/٣٥٢٠) محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية المفصولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٣ بقرار مضمونه (رد الاستئناف موضوعاً) والمتفرعة عن ملف القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٤/٨٨١٤) محكمة جزاء عمان المفصولة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٧ على محكمة التمييز لنقض القرار الصادر فيها سنداً لأحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لما يلي :

١- خالفت محكمة صلح جزاء عمان في قرارها أحكام القانون بعدم السماح للمشتكى عليه المستدعي ، بتقديم بينته الدفاعية على أنه سلم الشيكين على بياض بإجراء الخبرة الفنية .

٢- خالفت محكمة الاستئناف أحكام القانون باعتبار أن الشكين مكتملي البيانات دون أن تعالج رفض محكمة صلح جزاء عمان السماح للمشتكى عليه بتقديم بيناته الدفاعية بأنه سلم الشيكين على بياض بإجراء الخبرة الفنية .

* وبتاريخ ٢٠١٧/١/٢٥ رفع رئيس النيابة العامة بموجب كتابه رقم (١٦١/٢٠١٧/٤/١) ملفي الدعوى موضوع الطلب إلى محممتنا طالباً نقض الحكمين .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجاد إن محكمة صلح جزاء عمان كانت وبقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١١/١٥٥٣٣) تاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ أصدرت حكماً غيابياً بحق المشتكى عليهما :

-١

٢ ، تضمن ما يلي :

- ١- إدانة المشتكى عليها بجرم إصدار شيك لا يقابله رصيد بحدود المادة (٤٢١) عقوبات والحكم عليها بالغرامة مئة دينار والرسوم .
- ٢- إدانة المشتكى عليه الثاني بالجرم ذاته والحكم عليه بالحبس سنة واحدة والرسوم .
- ٣- إلزام المشتكى عليهما بتأدية قيمة الادعاء بالحق الشخصي البالغة (١٤٠٠٠) دينار مع التضمينات .

اعترض المشتكى عليه الثاني عزام على قرار الحكم سالف الإشارة إليه لدى المحكمة ذاتها وبنتيجة المحاكمة الاعتراضية بالدعوى رقم (٢٠١٣/٧١٥) أصدرت المحكمة ذاتها حكماً بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ تضمن إسقاط الادعاء بالحق الشخصي والحكم على المشتكى عليه عزام بالعقوبة السابقة ذاتها .

طعن المشتكى عليه في قرار المحكمة المذكورة لدى محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية حيث قررت بقرارها رقم (٢٠١٤/١٨٨٤) تاريخ ٢٠١٤/٥/٤ فسخ الحكم المستأنف للأسباب والعلل الواردة بقرار الفسخ .

بعد الفسخ وإعادة قيدت الدعوى لدى المحكمة ذاتها بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٧ أصدرت حكماً بالدعوى رقم (٢٠١٤/٨٨١٤) تضمن الحكم السابق ذاته .

وبتاريخ ٢٠١٦/١١/١٣ أصدرت محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية قرارها رقم (٢٠١٦/٣٥٢٠) تضمن رد استئناف المستأنف . وتأيد قرار الحكم الصلحي رقم (٢٠١٤/٨٨١٤) الصادر بحقه .

وعن سبب الطلب :

ومن الرجوع إلى أحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي قدم الطلب بالاستناد إليها نجدها لا تجيز التمييز بأمر خطي إلا لسببين :

- ١- إذا كان في الدعوى إجراء مخالف للقانون .
- ٢- إذا صدر فيها حكم أو قرار مخالف للقانون .

ومما يستفاد منه أن سبب الطعن يجب أن ينصب على الأمور القانونية بالمعنى الوارد ولا يجوز أن ينصب على الأمور الواقعية .

وحيث نجد إن المشتكى عليه ولدى مثوله أمام محكمة الدرجة الأولى أقرّ بتوقيعه الشيكات موضوع الشكوى إلا أنه قام بالتوقيع على بياض ولم يفوض أحداً بتعبئتها وأن ذمته غير مشغولة بقيمة الشيكات .

وحيث نجد إن المشتكى عليه طلب السماح له بتقديم البينة على أنه سلم الشيك على بياض بإجراء الخبرة الفنية وقد رفضت محكمتنا الموضوع الطلب مع أنه كان يتعين عليها أن تسمح له بتقديم البينة الدفاعية بإجراء الخبرة وبذلك تكون قد خالفت حكم القانون بحرمان المشتكى عليه من تقديم ما طلب تقديمه (ت ج ٢٠١٥/١٠٣١ تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤) .

لذا نقرر قبول الطلب ونقض قراري محكمة صلح جزاء عمان رقم (٢٠١٤/٨٨١٤) فصل ٢٧/٤/٢٠١٦ وبداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية رقم ٢٠١٦/٣٥٢٠ فصل ١٣/١١/٢٠١٦) .

وحيث إن النقض جاء لصالح المحكوم عليه فيكون له مفعول النقض العادي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

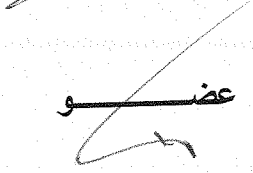
قراراً صدر بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٥/٣/٢٠١٧ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



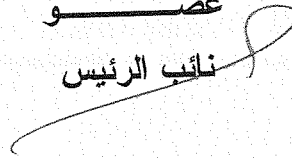
عضو

نائب الرئيس



عضو

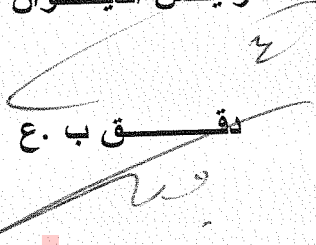
نائب الرئيس



عضو

عضو

رئيس الديوان



دقيق ب. ع



lawpedia.jo